قياس أثر الفساد الاقتصادي في معدلات البطالة
لدول مختارة للسنوات ١٩٨٥-٢٠٠٨* **

د. خالد حمادي المشهداني
مدرس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل
محمد ضياء مهدي
باحث

المستخلص

تواجه معظم الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات الدول النامية بعديد من المشاكل والاختلالات الهيكلية، تعد مشكلة البطالة من أهمها والتي تعيق عملية التنمية الاقتصادية.

ولقد كان للعديد من المتغيرات الاقتصادية تأثير في معدلات البطالة من خلال إحداث تشوهات في الهيكل الاقتصادي لأغلب الدول. وكان التركيز على متغير إدراك الفساد بعدّه أحدى هذه العوامل لما لها من تأثير كبير في البطالة إذ تتباين طبيعة العلاقة نتيجة اختلاف البيئات المشمولة في الدراسة بالسياسات الاقتصادية لمواجهة البطالة.

وعليه يكون هدف البحث الوقوف على حقيقة الفساد الاقتصادي وتطوره التاريخي، وأنواعه، وأسبابه، ومظاهره، وأثاره الاقتصادية، والاستراتيجيات اللازمة لمكافحته، فضلاً عن التعرف على مفهوم البطالة والنظريات القديمة والحديثة في البطالة ثم التعرف على الآثار الاقتصادية والعوامل المؤثرة في البطالة إذ يعد الفساد الاقتصادي وأحداً منها.

وتم استخدام التقدير الإحصائي والتفسير الاقتصادي لبيان أثر هذه المتغيرات في معدلات البطالة لمجموعة من الدول المختارة (المرتفعة، والمتوسطة، والمتدنية) في مؤشر إدراك الفساد بكونها بيئات مختلفة للفساد.

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة **"قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدلات البطالة لدول مختارة للسنوات (١٩٨٥-٢٠٠٨)"** والمقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل.

(**) تم استلام البحث في ٢٠١٢/٩/٢٠ وحصل على قبول النشر في ٢٠١٣/٣/١٨.

Measurement of the Economic Corruption Effect in Unemployment Rates for Selected Countries in the Period (1985–2008)

Dr.Khalid Himmady Al Mashhadany
Lect., College of Admini. & Eco., University of Mosul

Mohammed Diya Al Kafajy
Researcher

Abstract

The economies of countries, especially developing ones, have a number of problems and structural imbalance. Unemployment is one of the major problems which delay the process of economic development.

Different variables had a great effect on the rates of unemployment because they cause change in the economic structure for most countries. The focus is on the variable of corruption for it has an important impact on the rate of unemployment. However, the relationship between corruption and unemployment differs due to the variant policies for dealing with unemployment.

The aim of thye research is to clarify the economic corruption and to show its historical development, types, causes, forms and its economie impact and to provide effective strategies to combit it.

Also the research sheds light on the concept of unemployment and presents the theories, bot: old and modern ones, concerning unemployment. Moreover, the research shows the economic consequences and factors of unemployment.

Statistical estimation and economic interpretation are used to uncover the effect of the variables in the rates of unemployment in selected countries of different economic range (high, medium, low).

المقدمة:

تواجه معظم الاقتصاديات وخاصة في الدول النامية العديد من المشاكل والاختلالات الهيكلية، تعد مشكلة البطالة واحدة من أهم هذه المشاكل التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية.

وتناول البحث دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في البطالة من خلال عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في عدد السكان، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، إلانفاق الحكومي وركز البحث على ادخال الفساد الاقتصادي معبرّاً عنه بمؤشر ادراك الفساد إلى هذه المتغيرات المؤثرة في البطالة، إذ نجد تفاقم الفساد الاقتصادي في معظم دول العالم والتي اتخذ الفساد فيها طابعاً منهجياً ومؤسسياً في العقود الاخيرة وأصبح القاعدة لا الاستثناء.

تمثلت أهمية البحث في التعرف على تأثير هذه المتغيرات في معدلات البطالة من خلال ما تسببه من تشوهات كبيره في الهيكل الاقتصادي لأغلب الدول، وقد تبين هذا التأثير من خلال التعرف على ادبيات البطالة ودراستها في بيئآت مختلفة تتباين فيها قيم مؤشر ادراك الفساد الاقتصادي، وعلى الرغم من هذا التباين في البيئات نجد أن البطالة موجودة في بيئات قد تعد نظيفة من الفساد مما يؤكد ان البطالة تتأثر بالعديد من المتغيرات الكلية ويكون الفساد الاقتصادي وأحداً منها وله دور واضح في التأثير.

أما مشكلة البحث فتكمن في مدى إمكانية تحليل قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدلات البطالة لدول مختارة خلال المدة (١٩٨٥–٢٠٠٨) والتركيز على متغير إدراك الفساد بعدّه أحد هذه العوامل إذ تتباين طبيعة هذه العلاقة نتيجة اختلاف البيئات المشمولة في الدراسة.

وقد هدف البحث إلى دراسة قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدلات البطالة بالاعتماد على الأطر النظرية والتطبيقية وتحليله، مع التأكيد على التقدير الكمي

لهذا الأثر في عدد من الدول المختارة التي تباينت بيئة الفساد فيها وضمن ثلاث مجموعات (المرتفعة والمتوسطه والمتدنية)، في قيم مؤشر مدركات الفساد (CPI).

ويفترض الباحث أن هناك جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تتباين في تأثيراتها في معدلات البطالة، ويكون لمؤشر إدراك الفساد تأثيراً كبيراً في هذه العلاقة معتمدين على تباين قيم مؤشر مدركات الفساد بين الدول المشمولة بالدراسة.

اعتمد البحث منهجية التحليل الاقتصادي بأسلوبين رئيسين الأول (وصفي تحليلي) يستند إلى الدراسات النظرية الاقتصادية التي ترتبط بأدبيات الفساد والبطالة، والثاني (قياسي كمي) يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأدواته، ومن ثم تفسير نتائج الاتجاه الكمي لتقييم الجانب التطبيقي في الدول المختارة.

من أجل إثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي من الدراسة، قسمت الدول التي شملت بالدراسة على ثلاث مجاميع على وفق اختلاف قيمة مؤشر مدركات الفساد والصادر من هيئة الشفافية الدولية إلى دول ذات قيم إدراك (مرتفعة، ومتوسطة، ومتدنية) للتعرف على نتائج أثر الفساد الاقتصادي في البطالة للبيئات المختلفة في اتباع سياسات مواجهة الفساد.

أولاً: الإطار النظري

(١-١) الفساد الاقتصادي

(١-١-١) مفهوم الفساد:

إن وضع تعريف شامل ومحدد للفساد أمر بالغ الصعوبة ذلك ان الفساد الاقتصادي غالباً ما يحدث في مجالات التماس بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهو ينطوي على مشاركة الطرفين، مثله مثل أية سلعة او خدمة تدفعه قوى العرض والطلب، ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من ان الفساد موجود في كل الدول المتقدمة والنامية إلا

أن درجة انتشار الفساد الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى. كما ان الصعوبة تكمن في كون الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها، فقد تنوعت أساليب الفساد بتنوع بيئته إذ اتخذت أشكالاً مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والإدارية. وعليه عدت مكونات الفساد الاقتصادي انعكاساً لهذه البيئات (النجار، ٢٠٠٨، ١).

فقد عبر كليتجارد عن الفساد بالصيغة الآتية:

الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – المساءلة

(كليتجارد، ١٩٩٤، ٧٥).

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة إذ أخذت بنظر الاعتبار، النزاهة والشفافية فعدلت الصيغة لتكن:

الفساد=(الاحتكار+حرية التصرف) – (مساءلة + نزاهة + شفافية)

(آن اليوت، ٢٠٠٠، ٢٤٤).

وقد قام الكثير من الباحثين والأكاديميين الدارسين للفساد ومظاهرة بمجالات عديدة من أجل محاولة الوصول إلى تعريف محدد وشامل لمفهوم الفساد الاقتصادي. فقد عرفه (Johnston) (بإساءة استخدام الاموال العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الشخصية) (Johnston, 1997, 3).

أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) فقد عرفه بأنه (إساءة استعمال القوة العمومية او المنصب او السلطة لتحقيق المنفعة الخاصة) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧، ٥)، أما تعريف منظمة الشفافية الدولية فلم يختلف كثيراً عما ذكر، إذ عرفته على أنه (إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص) (البطاط وجودة، ٢٠٠٩، ٣٧) وإذا ما عدنا إلى المعنى اللغوي نجد أن الفساد نقيض الإصلاح، إذ ترد عليه مصطلحات منها فسد، يفُسد، وفساداً. والفساد هو خروج الشيء عن الاعتدال.

وقد وردت كلمة فسد في السياق القرآني تسعاً وأربعين مرة، ثلاثاً وثلاثين في السور المكية، وست عشرة في السور المدنية، ويمكن ملاحظة أن الآيات المكية التي تتحدث عن الفساد والمفسدين، ضعف الآيات المدنية التي تناولت ذات الموضوع، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة المجتمع المكي الذي كانت تسوده روح الجاهلية وتعاليمها (اللوح والسوسي، ٢٠٠٧، ١٧٣).

إن تعدد وتنوع الدول التي تعاني من الفساد الاقتصادي في السنوات الأخيرة أوضح حقيقة مفادها أن الفساد الاقتصادي يختلف إلى حد واسع في أشكاله وتغلغله وعواقبه. ففي البلدان الفقيرة قد يُخفض الفساد الاقتصادي من النمو الاقتصادي، ويعوق التنمية الاقتصادية، وهي عواقب تتفاقم بدورها من الفقر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وقد يكون تأثير الفساد الاقتصادي في البلدان المتقدمة أقل حدة، إلا أنه حتى في البلدان المتقدمة قد يعمل في بعض الأحيان إلى خلق التفاوت في الدخول عن طريق زيادة دخول الذين لديهم استعداد ومقدرة على دفع الرشوة بما يلحق الضرر بمن لا يستطيع الإقدام على ذلك، وتثير هذه المسالة انشغالاً متزايداً في كثير من البلدان المتقدمة والنامية في الوقت الحالي مع تزايد معدلات التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي بين دول العالم (آن اليوت، ٢٠٠٠، ١١)، فضلاً عن ذلك هناك اتجاه فكري يشير إلى ان خلق التفاوت نتيجة الفساد يكون له تأثير في زيادة النمو الاقتصادي. وغالباً ما يحدث الفساد الاقتصادي في حالات التفكك وكنتيجة لغياب القيم واللوائح والقوانين والتعليمات، وكما تحدث حالات الفساد الاقتصادي في المراحل التي تشهد سقوط انظمة شمولية وفترات فراغ إداري وقانوني، مما يحفز ضعاف النفوس على استغلال نفوذهم ومراكزهم من أجل الأثراء على حساب المال العام (البطاط وجودة، ٢٠٠٩، ٣٥).

ومن الملاحظ اتفاق كل التعاريف والآراء حول مفهوم الفساد الاقتصادي على أن الغاية منه هو الحصول على الكسب الخاص، أو المنفعة الشخصية، أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف فكانت محل خلاف بين هذه التعاريف.

ومن خلال هذه التعاريف والآراء حول الفساد الاقتصادي، نستطيع القول ان الفساد الاقتصادي يكون مكتسباً يتعلمه الإنسان من البيئة المحيطة. ويمكن التأكيد على وجود عامل مركزي مشترك يتمثل في استنكار صور الفساد يتمثل في استنكار كل الثقافات والأديان لصور الفساد المختلفة مثل، الرشوة والتزوير والابتزاز والاختلاس وسوء الاستخدام الواضح للأموال العامة من أجل كسب شخصي أو تحقيق أهداف خاصة (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٣، ٤٩).

مما تقدم يمكن أن نستنتج أن الفساد الاقتصادي أحد معوقات التنمية، إذ يتسبب في اهدار موارد حيوية ويحد من إمكانية تكافؤ الفرص مما يخلق إحساساً عاماً باليأس والاحتقان والتهميش والبطالة من خلال انشطة غير شرعية ينتج عنه ممارسات اقتصادية تفتقر إلى الكفاءة، ويشكل الفساد الاقتصادي عائقاً أمام الاستثمار ويشجع الربح السريع الذي تكون له آثار سلبية في مقدرة الدولة على زيادة الإيرادات المشروعة والتي تنعكس على ضعف إمكانيات توفير السلع والخدمات العامة، كما يعد الفساد الاقتصادي مصدراً رئيساً لتهريب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج إما لغسلها أو الهروب من المساءلة مما يشكل استنزافاً للموارد الاقتصادية خارج قنوات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

(١-١-٢) الأسباب الاقتصادية للفساد الاقتصادي:

تعد المتغيرات الاقتصادية من اهم اسباب تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي، فإنخفاض دخل الافراد دون المستوى الملائم للمعيشة بسبب السياسات الحكومية والتشريعات الخاصة بهيكل الاجور والرواتب والتباين في توزيع الدخل القومي الإجمالي والاختلال في توازن مستلزمات المعيشة وعدم العدالة في توزيع الدخل أسباب تعمل على تشجيع بعض الإفراد إلى تحقيق مدخلات إضافية من خلال طرق غير رسمية. غالباً ما يكون الفرد مضطراً للانخراط في هذا السلوك، من أجل تحسين المستوى المعاشي. كما ان التنافس بين الشركات المتعددة الجنسية على صفقات الاعمال الدولية يدفع بهذه

الشركات إلى دفع رشاوى ضخمة للمسؤولين الحكوميين الذين يتمتعون بحرية واسعة في التصرف. والقليل من المساءلة تجعلهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية . كما ان الإعانات الحكومية قد تشكل مصدراً مهماً للفساد من خلال تخصيص الدعم للفئات غير المستحقة بسبب تدخل بعض المتنفذين في السلطة (Mauro, 1997, 3).

وكما هو معلوم فإن معظم الدول النامية تعاني من ترهل في قطاعها العام، وكلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالاته ازداد الميل نحو الفساد الاقتصادي، مما يؤدي إلى بيروقراطية ذات توجهات تعنى بالتوزيع لا بالإنتاج. وفي الوقت الذي تضطلع فيه البيروقراطية بمهمة التخطيط بدلا من تركها لآلية السوق، تبدأ الممارسات الفاسدة بالازدياد كماً ونوعاً كما ان الانفتاح الاقتصادي بلا ضوابط أحد أسباب الفساد الاقتصادي من خلال أزدياد التجاوزات، فضلاً عن زيادة الطاقات الاستهلاكية في العديد من الدول النامية، والتوسع في الحصول على القروض الأجنبية وما سببته من إفساد لموظفي الدولة على كل المستويات وعدّ أداء الموظف العام لعمله شيئاً يستحق عليه المكافأة، كما ان الترابط بين السياسة والاقتصاد يعد عاملاً محفزاً للتوسع في الإقراض المصرفي بلا ضوابط مما أدى إلى ارتفاع مديونيات القطاع الخاص وهروب الكثير من المستثمرين للخارج وعجز آخرين عن سداد ديونهم (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٣، ٥٧).

مما تقدم يمكن أن نوضح أن مصادر المسببات الاقتصادية تكمن في عوامل اقتصادية داخلية تتعلق بالدور المؤسسي والتنظيمي والشفافية وما يتعلق بحقوق الملكية والالتزام بالعقود وحالات الندرة في الموارد الحكومية والأزمات الاقتصادية وتداعياتها بوصفها عوامل أساسية تؤثر بشكل مباشر في كفاءة التشغيل للاقتصاد الكلي. كما ان غياب النظم والقوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية تدفع أصحاب المصالح الاقتصادية إلى اللجوء للعديد من الممارسات غير المشروعة بهدف حماية ممتلكاتها، فضلاً عن قلة الفرص الاقتصادية المتاحة للفرد لتحسين مستوى دخلهم

وتنوع السلع وتشجيع النزعة والاحتكار الأمر الذي يشجع الموظف للحصول على دخل بصوره غير مشروعة عن طريق الفساد الاقتصادي. وعوامل اقتصادية خارجية إذ برزت في العقدين الماضيين العديد من الظواهر التي شجعت على انتشار الفساد الاقتصادي بين دول العالم منها، تنامي حركة التجارة الدولية (السلعية والخدمية) وبمعدلات نمو فاقت معدلات النمو الاقتصادي العالمي، فضلاً عن العولمة وتداعياتها، وطبيعة عمل البعض من الشركات المتعددة الجنسية التي أسهمت بشكل فعال في نشر ثقافة الفساد الاقتصادي.

(١-١-٣)أنواع الفساد:

من خلال دراسة أدبيات الفساد الاقتصادي المتاحة يمكن ان نقسم الفساد الاقتصادي إلى عدة أنواع وعلى وفق المعايير الآتية:

أ. معيار القطاع الذي يظهر فيه الفساد:

وهو المعيار الذي يُقسم الفساد الاقتصادي فيه حسب نوع القطاع الذي يُمارّس فيه الإفراد الفساد وعلى مستوى الاقتصاد ويمكن ان يظهر الفساد في القطاع العام ويعد من العوامل المؤثرة سلباً في عملية التنمية الاقتصادية، وفيه يكون القطاع العام هو الهدف من الفساد الاقتصادي إذ يظهر من خلال استغلال السياسات المالية والمصرفية والتعريفات الكمركية.

اما الفساد في القطاع الخاص فيمثل استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير في السياسات الحكومية، ويتطلب هذا النوع فساد القطاعين العام والخاص لتغير السياسات (سهيلة، ٢٠٠٦، ١٢).

واخيراً فإن الإندماج بين القطاعين العام والخاص من الأدوات التقليدية لإعادة هيكلة الاقتصاد، إذ أشار مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) أن الاندماج بين القطاعين من أهم آليات الحد من الفساد الاقتصادي ومن دونه لا يمكن السيطرة على الإدارات الفاسدة بشكل فعال، إذ غالباً ما يتم الاستغناء عن هذه العناصر في القطاع المختلط فضلاً عن العناصر ذات الأداء المنخفض مما يؤدي إلى تخفيض فرص الفساد

الاقتصادي في هذا القطاع مقارنة مع القطاع العام والخاص مما يعزز من عملية التنمية الاقتصادية. (مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، ٢٠٠٨، ١٨).

ب. معيار الانتشار:

وهو المعيار الذي يقسم الفساد الاقتصادي فيه على وفق درجة الانتشار ويكون على مستويين، **الاول: الفساد المحلي** وينتشر في الوحدات الاقتصادية داخل الدولة وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات او كيانات عالمية. **والثاني: الفساد الدولي** وهذا النوع من الفساد الاقتصادي يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ويتبلور ضمن نتاجات ظاهرة العولمة وما يصاحبها من اجراءات فتح الحدود والمعابر بين الدول، وتحت مظلة نظام الاقتصاد الحر (عبود ونوري، ٢٠٠٨، ٦-٨).

ج. معيار درجة الخطورة وينقسم إلى ثلاثة اقسام:

- **الفساد الصغير** وغالباً ما يكون المقابل المادي فيه بسيطاً إلى حد ما وتندرج تحت الرشاوى الطوعية، وعادة ما تكون الرشاوى التي تتصف بأنها ضئيلة الشأن ضمن تلك التي لا تؤدي إلى ضرر عام (بمفهوم نسبي) (دلة والهندي، ٢٠٠٣، ٣).
- **اما الفساد الكبير** فيتصف بضخامة الرشاوى المستخدمة فيه، كما انه لا يمكن ان يتم إلا بتورط مسؤولين في مراتب عليا، مثل عمليات توريد المعدات مرتفعة الثمن، ومشاريع البنى التحتية، وصفقات توريد الاسلحة والمعدات الحربية. (سهيلة، ٢٠٠٦، ١٩).
- **وأخيرا الفساد الروتيني** وفيه يجد المواطن نفسه مجبراً لدفع مبالغ نقدية إلى الموظف المختص من أجل الحصول على الخدمة التي من المفترض ان يقدمها الموظف ضمن إطار عمله، إلا أن الإجراءات الروتينية التي تواجهه في حالة عدم الدفع تجعله يقتنع بأنه من دون الدفع فلا أمل له في الحصول على الخدمة المطلوبة (دلة والهندي، ٢٠٠٣، ٤).

د. معيار المستوى الوظيفي وينقسم إلى ثلاثة اقسام:

- **الفساد العرضي** وهو تعبير عن سلوك شخصي أكثر مما هو نظام عام في مؤسسة مثل المحسوبية او سرقة الأدوات المكتبية او بعض المبالغ البسيطة.
- **اما الفساد المنتظم** والذي يعم وينتشر في مؤسسات أو قطاع معين أي أن العمل برمته يدار من خلال شبكة مترابطة للفساد، يستفيد ويعتمد كل عنصر على الآخر.
- **والفساد الشامل** الذي يتكون عندما تصبح المناصب الحكومية من الأصول الثمينة ويتوسع الطلب عليها ولذلك تنشأ سوق نشطة لمناصب الدولة التي تدرِ إيراداً جانبياً على شكل رشاوي ومكافآت مرتفعة (Johnston, 1997, 14).

مما تقدم يتضح أن للفساد أنواعاً متعددة ومتنوعة بحيث تلاءم كل المجتمعات والثقافات وهي تعمل على تكييف نفسها مع الوضع الذي تتواجد فيه مما يتطلب وجود أجهزة رقابية عالية المستوى ومتنوعة تعمل على إزالة كل انواع الفساد الاقتصادي في مختلف أجهزة الدولة.

(١-١-٤) مظاهر الفساد:

يعد عدم التوصل إلى تعريف شامل ومتفق عليه للفساد بصفة عامة والفساد الاقتصادي خاصة من المعضلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال وذلك عائد إلى العديد من الأسباب في مقدمتها وجود مظاهر مختلفة ومتنوعة للفساد الاقتصادي، وهذه المظاهر تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي تشيع وتنتشر فيها، واختلاف المتورطين فيها ومن هذه المظاهر الرشوة والمحسوبية وغسيل الاموال والتهرب الضريبي والاختلاس والابتزاز والسياسات غير المشروعة إساءة حرية التصرف وما إلى ذلك من الامور التي تلحق ضرر عام من أجل كسب خاص (برنامج المجتمع المدني العراقي، ٢٠٠٦، ٦).

(١-١-٥) الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي:

أ- **يؤثر الفساد الاقتصادي في عملية الاستثمار في كل فروعه (الحكومي والاجنبي والخاص)، ففي الاستثمار الحكومي يبرز الانعكاس على حجم الاستثمار النهائي، وعلى نوعية الاستثمار. فالعمولات تزيد من تكاليف الاستثمار، فضلاً عن الغش وعدم مطابقة المنتوج للمواصفات القياسية نتيجة سوء الاختيار لنوعية الاستثمار، كما يعمل الفساد الاقتصادي على سوء توجيه الاستثمار من قطاع إلى آخر ويكون الهدف من وراء ذلك الحصول على عائد أو ربح من الفساد الاقتصادي مما يؤثر سلباً في عملية تخصيص الموارد، ويعيق عملية التنمية. مما يؤدي إلى تخفيض فعالية السياسات الإنتاجية ويشجع ظهور الاستثمارات التي تتحرك داخل القطاعات غير الرسمية. مما يؤدي إلى التجاوز على القوانين التشريعية وقوانين الضرائب (أكرمان، ٢٠٠٣، ٢٠).**

كما ان لمستويات الفساد الاقتصادي العالية أثراً كبيراً في إعاقة عمليات الاستثمار الأجنبي، كما تشير هيئة الشفافية الدولية إلى وجود علاقة عكسية بين ارتفاع مستويات الفساد الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الدولة، من خلال عدم توافر البيئة الملائمة للاستثمار الأجنبي فضلاً عن عامل المخاطرة في عملية الاستثمار المباشر (Voskanyan, 2000, 4). ويؤثر الفساد الاقتصادي في الاستثمار الخاص ويمكن أن نشير إلى ما عرضه تقرير التنمية العالمية لدراسة ميدانية، شملت دولتي سنغافورة والمكسيك لبيان أثر الفساد الاقتصادي لهذين البلدين في الاستثمار الخاص إذ أوضح التقرير أن الفساد الاقتصادي يعادل أثر رفع المعدل الحدي للضريبة على دخل الشركات بنسبة (٥٠٪). وتعد تكاليف الفساد الاقتصادي تكاليف إضافية، يجب على المستثمر دفعها وعلى وفق دراسة ميدانية للأمم المتحدة أشارت إلى أن تخفيض الفساد الاقتصادي بنسبة (٣٠٪) يسمح برفع الاستثمار بنسبة (٤٪) (مصطفى، ٢٠٠٨، ٥).

ب- **أثر الفساد الاقتصادي في توزيع الدخل**، وهي من أهم الآثار للفساد الاقتصادي المباشر. عن طريق أحداث خلل في توزيع الدخل القومي بآليات خارج دائرة الآليات الشرعية لتوزيع الدخل إذ يستحوذ طرفاً الفساد الاقتصادي الراشي والمرتشي على موارد غير شرعية تزيد الأغنياء غنى بما يستحوذون عليه من الدخل القومي من دون عمل ومجهود يستحق عائداً شرعياً وغالباً ما يكلف هذا العائد إضعاف ما يناله الراشي خاصة إذا ما كان التعامل مع شركات كبرى وإذا ما كانت أجور المسؤولين في ذلك البلد منخفضة نوعاً ما (بلال، ٢٠١٠، ٦).

ج- **أثر الفساد الاقتصادي في بنية الإنفاق الحكومي**، ويكون هذا التأثير عن طريق تفضيل المسؤولين الحكوميين الفاسدين لأنواع من النفقات التي تسمح لهم بجمع الرشاوي والمحافظة على سريتها عن طريق توجيه الإنفاق الحكومي نحو شراء الأسلحة للقطاع العسكري وعدم إعطاء معلومات عن حجم الإنفاق بحجج الدوافع الأمنية أو عن طريق توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشاريع الضخمة مثل الجسور والبنى التحتية، وهي من المشاريع التي يصعب تقدير قيمتها السوقية الدقيقة، ومن ثم إتاحة مزيد من الفرص المربحة للفساد (Mauro, 1998, 6).

د- **أثر الفساد الاقتصادي في تدفق الإعانات** ولاسيما بالنسبة للدول النامية، من خلال تحويله من وجهته الأساسية إلى مشاريع أخرى قد تكون غير منتجه وتكون فيها مساحة أكبر للفساد، لذلك فقد ركزت البلدان المانحة بشكل متزايد على قضايا الحكم الصالح وأساليبه في البلدان النامية. كما ان بعض المانحين قاموا بتخفيض مساعداتهم تدريجياً. مما أثر بشكل كبير في المستوى المعاشي للفرد في تلك الدول هذا إذا ما علمنا أن المعونات هي عنصر أساس في اقتصاديات العديد من الدول النامية.

هـ- **إن الفساد الاقتصادي في القطاع المالي والمصرفي** يؤدي إلى منح الائتمان من الجهاز المصرفي إلى مقترضين مميزين من دون ضمانات كافية مما قد يتسبب في إنشاء

ديون مشكوك في تحصيلها أو حتى معدومة تؤدي إلى إفلاس بعض المصارف وسقوطها مما قد يثير أزمة مالية شاملة فضلاً عن زيادة العجز في الميزانية العامة (ماورو، ٢٠٠٠، ١٢٧).

مما تقدم نستنتج أن للفساد الاقتصادي أثراً واضحاً في مفاصل الاقتصاد جميعها كما أن النمو الاقتصادي هو هاجس كل دولة، وقد كان واضحاً من خلال الدراسات القياسية والميدانية أن معدلات النمو تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد الاقتصادي، إذ لا تخصص الموارد على أساس متطلبات النمو، وإنما على أساس الريع او المنفعة الخاصة المتحققة منها.

(١-٢) البطالة

(١-٢-١) مفهوم البطالة:

تعد البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية التي تواجهها معظم المجتمعات ولاسيما في السنوات الأخيرة، على الرغم من ان الاقتصاديين والسياسيين وفي زمن ليس ببعيد كانوا على حد سواء مقتنعين بأنه بالإمكان السيطرة على هذه الظاهرة بدقة نسبية وذلك من خلال استعمال مقاييس الاقتصاد الكلي عن طريق السياسات المالية والنقدية، إلا أنه وبعد العقد السابع من القرن الماضي اتضح ان هذه السياسات فقط غير قادرة وحدها على تفسير المعدلات العالية للبطالة، ولم تتمكن هذه السياسات من حفظ توازن الاقتصاد واستقراره. ويعد الشخص عاطلاً عن العمل إذا لم يكن لديه عمل على الرغم من أنه يسعى جاهداً للبحث عنه ولكنه لم يجده، أما الأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول عليه فأنهم يكونون متعطلين برغبتهم، ولا يدخلون في احتساب القوة العاملة، ومعدل البطالة يمثل عدد العاطلين كنسبة من القوة العاملة. ومعظم الاقتصاديين يرون أنه حتى عند التوظيف الكامل فإن نسبة مقدارها ما بين (٥-٦٪) من القوة العاملة تكون معطلة والسبب في ذلك هو أنه إذا ما تحقق التوظيف الكامل، فإن بعض الإفراد يكونون في مرحلة تغيير وظائفهم (ولسون، ١٩٨١، ٦٠٥- ٦٠٦).

(١-٢-٢) النظريات الحديثة:

أ- نظرية البحث عن العمل:

نشأت هذه النظرية نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها. وتبنى هذه النظرية على اساس اسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض اساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات. وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين:

اولاً: أنها عملية مكلفة مادياً لكل من العمال والمؤسسات.

ثانياً: نحتاج إلى وقت طويل وإلى تفرغ من الإفراد لجمع هذه المعلومات.

وتستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة فضلاً عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بفئات المهارة نفسها (الخواجة، ١٩٨٩، ١٨٦).

وطبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الافراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بافضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. وعلى وفق هذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة احتكاكية وتعد سلوكاً اختيارياً، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيها بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة.

ب- نظرية الاختلال في سوق العمل:

وتقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل وعلى وفق هذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية، كوجود النقابات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور، بل يرجع إلى عجز

الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل. ونتيجة لذلك، قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية، وينطبق ذلك أيضاً على أسواق السلع، إذ يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين المعروض والمطلوب.

ونظراً لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الاجور أو الاسعار، فإن ذلك من شأنه أن يحدث اختلالاً، إذ تظهر البطالة في سوق العمل، وتتشابه هذه النظرية مع النظرية التقليدية في سوق العمل إذ تتضمن كلا النظريتين وجود نوعين من البطالة، هما البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية، إلا أنها تختلف عنها في اعتراف نظرية الاختلال بإمكانية ظهور البطالة الإجبارية ومن ثم فإن نظرية الاختلال تتوافق مع الفكر الكنزي (الخواجة، ١٩٨٩، ١٨٨).

(١-٢-٣) الآثار الاقتصادية للبطالة:

للبطالة العديد من الآثار وتتبلور هذه الآثار في الجانب الاقتصادي بشكل كبير بسبب الارتباط الوثيق لهذه الظاهرة مع الجانب الاقتصادي فالبطالة تمثل أحد مظاهر الهدر في استعمال الموارد البشرية. فهي افناء لطاقة انتاجية لا يمكن تخزينها وتخفيض أو إلغاء الدخل اللازم لإدامة الحياة وبخاصة مع عدم وجود تعويضات للبطالة. كما تؤدي إلى الركود الاقتصادي. فانخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي. تؤدي إلى التباطؤ ومن ثم الركود للاقتصاد (وديع، ٢٠٠٦، ٨). فضلاً عن أن البطالة تؤدي إلى المزيد من البطالة إذ أن انخفاض قدرة الفرد على الإنفاق تؤثر بشكل سلبي في الإنفاق الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض في الناتج المحلي وآثار انكماشية في الاقتصاد، لكون الطلب هو الذي يحفز الإنتاج وانخفاض الطلب يعني تزايد حجم البطالة. وتعمل البطالة على تخفيض حجم الادخار وفي بعض الاحيان يكون هناك ادخار سالب لأن الفرد العاطل عن العمل يلجأ إلى بيع ممتلكاته من أجل الحصول على السلع الغذائية (Addison & Hirsch, 1997, 4).

كما ان زيادة حجم الفقر إحدى نتائج ظاهرة البطالة والذي يعد من العوامل المشجعة على الهجرة من أجل البحث عن فرصة عمل، حتى لو كانت هجرة بطريقة غير مشروعة. ووجود البطالة في دولة ما يؤدي إلى اختلال جهاز الاسعار في تلك الدولة فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم مما يهدد الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فإن تعطيل جزء من قوة العمل يكلف الدولة نفقات إضافية، إذ أن الكثير من الدول بخاصة الدول المتقدمة التي تمنح الحكومات فيها إعانات نقدية للعاطلين في تلك الدولة مما يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعانة العاطلين يكون كبيراً لاسيما عند ازدياد نسبة البطالة في الدولة وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للعاطلين وهذا يزيد من عجز ميزانية الدولة (Naraidoo & Venetis, 2008, 9).

(١-٢-٤) العوامل المؤثرة في البطالة:

تتأثر البطالة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية تتمثل في الآتي:

(١-٢-٤-١) الفساد الاقتصادي:

تحول الفساد الاقتصادي من ظاهرة إلى نظام وطريقة للحياة في الكثير من دول العالم ولاسيما النامية منها، وبخاصة في العقود الأربعة الأخيرة. إذ ذكرت منظمة الشفافية الدولية أن حجم الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة انتشار الفساد الاقتصادي باشكاله المختلفة تقدر بأكثر من (٤٠٠) مليار دولار أميركي سنوياً (الحمش، ٢٠٠٩، ١).

كما اشارت العديد من الدراسات والبحوث إلى ان للفساد الاقتصادي علاقة طردية مع البطالة إذ يلاحظ أن الكثير من الدول التي ينخفض فيها مؤشر مدركات الفساد تعاني من ارتفاع معدلات البطالة في الوقت نفسه.

وهنالك عدة مجالات توضح تأثير الفساد الاقتصادي في البطالة اهمها:

أ- يتسبب الفساد الاقتصادي في ترهل أجهزة الدولة وازدياد معدلات البطالة وخاصة البطالة المقنعة الأمر الذي يزيد الاعباء على ميزانية الدولة، وغالباً ما تحدث البطالة المقنعة عن طريق استغلال المحسوبيات ودفع الرشاوي من أجل الحصول على فرصة العمل بغض النظر عن المؤهلات العلمية ومدى تناسب هذا العنصر في الوظائف المعروضة (الدوسكي والوائلي، ٢٠١٠، ١٨٩). من هنا يتضح أن الفساد الاقتصادي أحد العوامل المؤثرة في البطالة ولاسيما المقنعة وهذا جزء من آليات التأثير المباشر للفساد على البطالة.

ب- إن النمو الاقتصادي هو دائماً هاجس الدول، لانه يشكل البوابة الامامية للتنمية، وتعد نسبة من (٨-٩٪) كمعدل نمو سنوي نسبة مستهدفة من أغلب دول العالم، إلا أن هذه النسبة تظل مرهونة في العديد من الأمور ومن أهمها درجة انتشار الفساد الاقتصادي في تلك الدولة (مصطفى، ٢٠٠٨، ٦).

وقد اشارت العديد من البحوث والدراسات إلى ان الفساد الاقتصادي والنمو الاقتصادي مرتبطان بعلاقة عكسية، فكلما ازدادت درجات الفساد الاقتصادي أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ويترتب على انخفاض هذا النمو ارتفاع في مستويات البطالة، وهذا ما تضمنه قانون اوكيون (Okun) إذ أشار إلى أن البطالة تكون متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما، فضلاً عن ما قدمه اقتصاديون كثيرون من نماذج منهم نموذج (هارود ودومار) والذي يتناول العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، وكذلك نموذج (كالدور) ونموذج (بزنتي) ونموذج (جوان روبنسون) (Mauro, 1995, 704).

ج- أثبتت الكثير من الدراسات ان للفساد آثاراً سلبية في الاستثمار، وعلى وفق دراسة للأمم المتحدة أشارت من خلالها إلى ان تخفيض الفساد الاقتصادي بنسبة (٣٠٪) يعمل على رفع معدل الاستثمار بنسبة (٤٪) (مصطفى، ٢٠٠٨، ٥). وكما هو معلوم

فإن للاستثمار آثاراً في معدلات البطالة فارتفاع مستوى الاستثمار سواءً كان داخلياً أم خارجياً سوف يعمل على توليد فرص عمل جديدة مما يقلل من معدل البطالة ومن هذا المنطلق تسعى أغلب الدول إلى جذب الاستثمارات بمختلف الوسائل والطرائق فقد منحت الصين إعفاءً ضريبياً لمدة عامين فضلاً عن ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة للشركات الأجنبية بهدف تشجيع الاستثمارات.

فقد أوضحت دراسة (Shany Jin) في عام ١٩٩٠ بيان علاقة الفساد الاقتصادي بالاستثمار إذ أكدت الدراسة ان زيادة نسب الفساد الاقتصادي تخفض من معدلات الاستثمار الاجنبي فمثلاً إذا قامت الهند بتخفيض نسبة الفساد الاقتصادي عن طريق رفع مؤشر مدركات الفساد من (٣,٤) في عام ٢٠٠٨ إلى مستوى ادراك الفساد في سنغافورة المقدر بـ (٩,٣) فإن ذلك سيعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وسيكون مساوياً لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات في الهند بنسبة (٢٢٪) (النجار، ٢٠٠٨، ٣).

د- وللفساد آثار سلبية في عملية تنمية رأس المال البشري والذي يعد الدعامة الأساسية للأمن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملة من خلال توفير ايدي عاملة ماهرة وكفوءة وذات مستويات علمية مرتفعة، إذ أدت الثورة التكنولوجية إلى ازدياد استخدام المكائن والآلات الحديثة في الصناعة ومن دون وجود أيدي عاملة متعلمة يصعب اقامة مثل هذه المشاريع في الدولة مما يعني المزيد من البطالة. إن تنمية الموارد البشرية تعمل على تكامل ثلاثة عناصر اساسية وهي التعليم والصحة وحقوق الانسان، ولقد أشارت الدراسات التجريبية إلى أن الفساد الاقتصادي يؤثر في تخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم لأن برامج الانفاق في هذه القطاعات لا توفر للمستفيدين فرصاً للحصول على ريع من هذه القطاعات بشكل كبير مقارنة بمشاريع البنى التحتية الأخرى، مما يؤدي إلى تحول الإنفاق من قطاعات التنمية البشرية إلى قطاعات البنى التحتية التي توفر بيئة أكثر ملاءمة للفساد (Mauro, 1998, 70).

مما تقدم نجد أن مشكلة الاختلال الاقتصادي المقترنه بزيادة معدلات الفساد الاقتصادي بدأت تتعاظم في التأثير السلبي وزيادة الفجوة بين معدلات النمو الاقتصادي التي تطمح لها الكثير من الدول النامية من جهة وزيادة معدلات البطالة وانخفاض مستوى كفاءة الموارد البشرية من جهة ثانيه.

(١-٢-٤-٢) عدد السكان:

يعد هذا المؤشر مقياسا عاما للدلالة على مدى التغير في حجم السكان في الدولة ويمكن احتسابه على وفق العلاقة الآتية:

معدل النمو السكاني= (الولادات-الوفيات) ± صافي الهجرة الخارجية خلال سنة

ويعد النمو السكاني السريع محور عناية الكثير من الباحثين واصحاب القرار والمخططين، وذلك لأن معدل النمو السكاني تواكبه زيادة في حجم القوة البشرية والذي يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة والتي لها آثار سلبية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة عندما يفوق هذا النمو معدلات النمو الاقتصادي مما يتسبب في انخفاض معدلات الطلب على الأيدي العاملة وارتفاع معدلات البطالة وإعاقة لعملية التنمية (المقداد، ٢٠٠٨، ٣٢٩).

وقد شهد العالم زيادة كبيرة في عدد السكان إذ بدأ يتصاعد حجم سكان العالم من نصف مليار نسمة بداية القرن الثامن عشر، ليصل إلى (١) مليار نسمة عام ١٨٣٠، وقد بلغ الضعف في عام ١٩٣٠ ليصبح (٢) مليار نسمة وخلال المدة (١٩٣٠-١٩٨٥) بلغ إجمالي سكان العالم (٥) مليار نسمة. وتشير إحصاءات حجم سكان العالم عام ٢٠١١ إلى وصول العدد إلى (٧) مليار نسمة مع توقع زيادته ليصل في عام ٢٠٥٠ إلى (٩) مليار نسمة، وبمعدل نمو (١.٧٪) سنوياً (جريو، ٢٠١١، ١).

إن التغير في معدل النمو السكاني يوثر في مخرجات عملية الإنتاج مباشرة من خلال عرض قوة العمل ويؤثر بشكل غير مباشر من خلال الادخار والاستثمار وفي تراكم رأس

المال الذي يسهم في توفير فرص العمل الجديدة عن طريق زيادة الوحدات الإنتاجية ورفع معدلات الاستثمارات المحلية والأجنبية (شكوري، ٢٠٠٤، ٨).

ويسهم النمو السريع للسكان في زيادة عرض قوة العمل ويشيع ظاهرة البطالة بأشكالها الظاهرة والمقنعة في المجتمع ويعمل على خفض معدلات الاجور الحقيقية.

مما تقدم نجد أن النمو السكاني السريع تواكبه زيادة في إعداد الموارد البشرية ونقص في الطلب على عنصر العمل ومن ثم ارتفاع في معدلات البطالة بجميع انواعها، مما يؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية.

(١-٢-٤-٣) النمو الاقتصادي:

تؤكد العديد من الدراسات والبحوث وجود علاقة سببية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، غير ان التحليل قد لا يؤكد هذه العلاقة دائما، نظرا لتركيزه على ان البطالة ظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية. إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعد أهم عامل لفهم كيفية التأثير في البطالة بوصف أن السياسة الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو وليس لتخفيض نسبة البطالة السائدة (Calmfors & Holmlund, 2000, 7).

وتدل اغلب الدراسات والبحوث على أن زيادة معدلات النمو كانت دوماً تصاحب بارتفاع في الطلب على القوى العاملة (يسرى، ٢٠٠٤، ٢٢١). وهناك العديد من النماذج التي تدل على ذلك ومنها قانون اوكيون (Okun's Law) وينسب إلى (Arther Okun) (١٩٦٢) الذي يؤكد على طبيعة العلاقة بين النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (GDP) والتغيرات في معدل البطالة وينص هذا القانون بأنه لكل (٢.٥٪) نمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فإن معدل البطالة ينخفض بمقدار (١٪) وان هذه العلاقة تقريبية ولن تعمل بدقة تامة من سنة إلى أخرى، ولكنها في الحقيقة تعطينا فكرة عن إمكانية ترجمة نمو الناتج إلى معدلات بطالة (خليل، ١٩٩٤، ٦٤).

ويمكن القول ان النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التي تؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي، فتحقيق المزيد من المخرجات (الناتج) يتطلب توافر المزيد من المدخلات ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج قد يتطلب توافر حجم كبير من العمالة، ومن ثم يفترض ان زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظف الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين.

(١-٢-٤-٤) معدل التضخم:

تعد ظاهرة التضخم والبطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات العالمية وذلك لما تسببه هاتان الظاهرتان من آثار اقتصادية واجتماعية.

من هنا تهدف معظم السياسات الاقتصادية إلى وضع سياسات للحد من الارتفاع في معدلات كل من التضخم والبطالة، وبما ان التضخم يمثل الارتفاع العام والمستمر في الاسعار، لذا أن يكون الارتفاع في الاسعار مستمراً وليس لمرة واحدة، وأن يكون الارتفاع في المستوى العام للاسعار وليس ارتفاع اسعار سلعة معينة او مجموعة من السلع.

ويمكن قياس التضخم عن طريق:

أ- **الرقم القياسي لاسعار المستهلك:** ويعد على أساس سعر السوق لسلة السلع والخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي وعلى راسه العاملون في الحضر والقائمون بالاعمال الكتابية.

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك لسنة ما} - \text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك في السنة السابقة عليها}}{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك للسنة السابقة عليها}}$$

ب- **الرقم القياسي لاسعار المنتج:** وتقيس هذه الأرقام اسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج (خليل، ١٩٩٤، ٧٧).

منحنى فيليبس وارتباطه بالبطالة:

سمي منحنى فيليبس نسبة إلى الاقتصادي فيليبس، إذ قام بدراسة العلاقة بين معدل البطالة والتضخم ونشرت الدراسة عام ١٩٥٨م وتضمن العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية والمعدل السنوي للبطالة مستعينا بإحصائيات بريطانية للفترة (١٨٦١-١٩٥٧)، واستخلص فيليبس من الدراسة هذه ان معدل التغير في الأجور النقدية مرتبط عكسيا مع معدل البطالة (الموسوي، ٢٠٠٠، ٢٣٦).

إن السياسات الاقتصادية الكلية التوسعية في الأجل القصير قد تؤدي إلى خفض مؤقت في معدل البطالة على حساب رفع معدل التضخم، ومع مرور الزمن يتكيف صانعو القرار مع المعدل المرتفع للتضخم وينتقل منحنى فيليبس إلى الأعلى حتى يعود معدل البطالة إلى مستواه الاعتيادي في الأجل الطويل.

(١-٢-٤-٥) الإنفاق الحكومي:

تشكل النفقات العامة جزءاً أساسياً من دالة الطلب الكلي، وتستطيع الدولة من خلال التحكم في حجم الانفاق من التأثير في مستوى الاستخدام وزيادة فرص العمل، فمن المعروف أن حجم الاستخدام (فرص العمل) في الاقتصاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنفاق الكلي من خلال حجم الاستثمار والاستهلاك أي أن اية نفقة عامة تزيد من حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري تؤدي إلى زيادة حجم الاستخدام وبالتالي زيادة فرص العمل (فوزي، ١٩٧١، ١٧٣).

ويعتمد تأثير الإنفاق العام في حجم الاستخدام على تقسيم الإنفاق العام على وفق الأوجه الرئيسة له، ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري فالنوع الأول (**الإنفاق الاستهلاكي**) يشمل كل ما تنفقه الدولة على الخدمات العامة المتمثلة بالتعليم والصحة والتأمين الاجتماعي وإعانات البطالة، ومعظم مفردات هذه العينة تذهب لزيادة مقدرة الطبقات التي تقع ضمن فئات الدخول الدنيا، ويمكن لهذا النوع من الإنفاق ان يرفع معدلات الاستهلاك الفردي إذ تقوم الحكومة بتقديم الخدمات الفعلية، الامر الذي يؤدي إلى خفض اسعار الخدمات، ومن ثم تتسع دائرة

الاستهلاك، مما يؤدي إلى تخفيض الحافز للفساد الاقتصادي وهذا التوسع في الاستهلاك قد يحفز المنتجين للتوسع في حجم استثماراتهم إذ توقعوا توسعاً من جانب الدولة في الإنفاق، كما أن هذا النوع من الإنفاق يزيد من كفاءة الأفراد ومقدرتهم على العمل فترتفع دخولهم وتزداد مقدرتهم على الاستهلاك والادخار، مما يؤدي إلى زيادة في حجم الاستخدام (فرص العمل).

أما النوع الثاني (**الإنفاق الاستثماري**) فيشمل الإنفاق في الوحدات الإنتاجية، والتوسع في البنى التحتية كمشاريع الطاقة والمياه والطرق، فضلاً عن ما تدفعه الدولة على شكل إعانات للاستثمار، ومعظم مفردات هذا الانفاق يعمل على توفر المناخ المناسب لاستثمار القطاع الخاص، الأمر الذي يحفز الاستثمار على التوسع ومن ثم خلق فرص عمل جديدة، كما أن توجيه الاستثمار نحو الوحدات الإنتاجية في القطاع العام يزيد الطلب على عناصر الإنتاج ومنها عنصر العمل، لذلك فإن الإنفاق الاستثماري يودي إلى زيادة حجم الاستخدام في الاقتصاد، ولكن يعمل الفساد الاقتصادي في حال وجودة على تشويه هذا الإنفاق وتحويله إلى الاستثمارات غير المناسبة والتى تحقق فرص أكبر للفساد الاقتصادي (عثمان، ٢٠٠٤، ١٨-١٩).

مما سبق يتضح أن إلانفاق الحكومي له دور فاعل في زيادة معدلات الاستخدام وخفض معدلات البطالة، ويتحقق ذلك من خلال زيادة معدلات كل من الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، ويتضح أن طبيعة العلاقة بين حجم إلانفاق الحكومي ومعدلات البطالة ستكون عكسية، إذ كلما ارتفعت معدلات إلانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري سوف تنعكس آثاره على معدلات البطالة وتؤدي إلى انخفاض تلك المعدلات.

ثانياً: الإطار العملي

(٢-١) التقدير الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنماذج القياسية لأثر الفساد الاقتصادي في البطالة.

لغرض بيان أثر الفساد الاقتصادي في معدلات البطالة، تم استخدام نموذج اقتصادي قياسي، ولكي يعالج النموذج الاقتصادي قياسياً حددت المتغيرات الكلية الداخلة فيه، بوصفها الخطوة الأولى من خطوات توصيف النموذج وصياغته. وقد تم الاعتماد على المعادلة الهيكلية الآتية:

$$y = f(x_1, x_2, x_3, x_4, x_5)$$

وكان توصيف المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة بالشكل الآتي:

Y = معدلات البطالة.

X_1 = مؤشر إدراك الفساد (CPI).

X_2 = عدد السكان.

X_3 = معدل النمو الاقتصادي معبر عنه بقيم الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

X_4 = معدل التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.

X_5 = إجمالي الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي.

U_i = المتغير العشوائي.

(٢-٢) تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدلات البطالة في تجارب دولية مختارة وتفسيرها.

ونشير هنا بصفة خاصة إلى الفساد الاقتصادي وبصوره عامة للمتغيرات الأخرى، وذلك لأن الفساد الاقتصادي أصبح ظاهرة عامة تعكس تدني وتخلف وسوء البنية المؤسسية والهيكلية للنظام الاقتصادي والسياسي فهو لم يعد فقط فساداً صغيراً أو كبيراً مستتراً أو ظاهراً وإنما فساد مركب يعكس أوجه خلل اساسية هيكلية في بنية المجتمع والدولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ونظراً لاختلاف نوعية الفساد

الاقتصادي ومفهومه من دولة إلى أخرى، لم تعتمد الدراسة على اختيار عينة من الدول لاختلاف مفهوم الفساد الاقتصادي ونوعيته وطرائق محاربته من دولة إلى أخرى، لذا تم الاعتماد على اختبار تجارب دولية لبيان أثر الفساد الاقتصادي في معدلات البطالة، ويمكن ملاحظة المعدل العام للفساد في الدول التي اشتمل عليها البحث من خلال الشكل البياني الآتي:

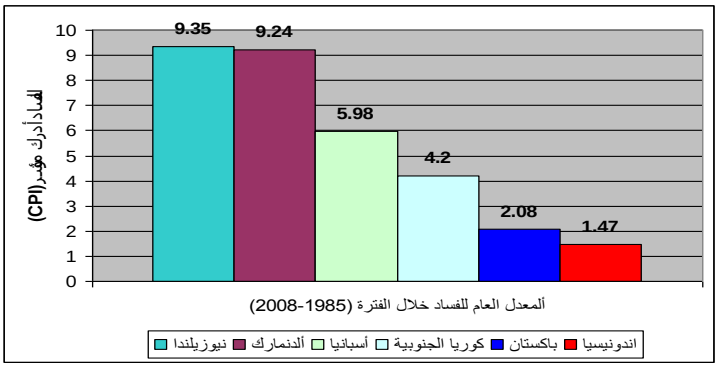

شكل (٢-١)

المعدل العام لإدراك الفساد في الدول التي اشتمل عليها البحث

المصدر: الشكل تم إعداده بالاعتماد على

1- Global corruption Perception Index (1985-2008) Transparency International. http://www. Transparency.org or www.icgg.org/corruption.cpi_olderindices_historical.html

يؤكد المنطق الإحصائي أن الدراسات التي لا تعتمد فيها على اختيار عينة ومنها الدراسات المتعلقة باختيار الدول أو التجارب لا يمكن الاعتماد على نتائجها في التطبيق على بقية الدول أو التجارب خارج نطاق الدراسة، عكس أسلوب دراسة العينة الذي يتطلب الاختيار الدقيق والصحيح للعينة وإجراء الدراسة والتحليل ومن ثم تعميم نتائج الدراسة على المجتمع الإحصائي لذا فإن دراسته التجارب الدولية لا تستوجب تعميم النتائج على بقية التجارب المختارة.

وقد شملت الدراسة على ست تجارب دولية لبيان أثر الفساد الاقتصادي في معدلات البطالة وكان الاختيار وفق الآتي:

دولتان من الدول التي كانت قيم مؤشر مدركات الفساد فيها عالية جداً (الدنمارك ونيوزيلندا) إذ كانت قيم هذا المؤشر (٩.٢٤، ٩.٣٥) على التوالي.

ودولتان من الدول التي كانت قيم مؤشر مدركات الفساد فيها تقع في منتصف قائمة الدول والتي تكون قيمة المؤشر قريبة من الـ (٥) درجات وهما (كوريا الجنوبية واسبانيا) إذ بلغت قيم مؤشر إدراك الفساد فيها (٤.٢، ٥.٩٨) على التوالي.

ودولتان تقع في أسفل قائمة الدول التي تعد من الدول التي يكون مؤشر الفساد فيها منخفضاً جداً (اندونيسيا وباكستان) إذ بلغت قيم المؤشر في اعلاه (١.٤٧، ٢.٠٨) على التوالي.

(٢-٢-١) النموذج القياسي لانحدار معدلات البطالة في الدول المتقدمة في إدراك الفساد.

(٢-٢-١-١) (نيوزيلندا):

ومن أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة في معدل البطالة لنيوزيلندا اختبرت عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة اللوغارتمية المزدوجة بطريقة الإسقاطات المتتابعة قد أعطت أفضل النتائج الآتية والمبينة من خلال جدول (٢-١):

جدول (٢-١)

	Coef	S.E	T	VIF	R-Sq	R-Sq (adj)	D-W	F
B0	11.206	4.952	2.26					
B1	-6.330	2.654	-2.39	2.9			...	
B2	-9.229	0.940	-9.82	7.2	84.0%	80.6%	1.36	24.89
B3	-4.864	2.279	-2.13	216.0				
B4	8.640	2.375	3.64	245.1				

الجدول تم اعداده بالاعتماد على نتائج الحاسوب الالكتروني.

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

١- اظهر اختبار F معنوية العلاقة ككل، اذ كانت قيمة F المقدرة (٢٤,٨٩) وهي أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥٪).

٢- بلوغ قيمة اختبار دربن واطسون (D-W) (١,٦٣) إذ اوضح الاختبار المذكور عدم وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية وأن قيمة (D-W) تقع بين الجدوليتين (dL,du) في المنطقة الحرجة علماً أن الدراسة لا تشتمل على حالة تنبؤ.

٣- اختبار عامل تضخم التباين (VIF) أشار إلى وجود تداخل خطي بين (X_3 معدل النمو الاقتصادي) و(X_4 معدل التضخم)، إلا أن هذه المشكلة لا تؤثر في النتائج المقدرة بشكل كبير طالما أن النموذج لا يستخدم لغرض التنبؤ (الاغا،٢٠١٠، ١٧٣).

٤- القوة التفسيرية للنموذج المقدر تشير إلى أن (٨٤.٠٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (معدل البطالة) تفسر بوساطة المتغيرات الحاصلة في كل من (X_1 إدراك الفساد) و(X_2 عدد السكان) و(x3 معدل النمو الاقتصادي) و(X_4 معدل التضخم) وأن (١٦٪) من تغيرات المتغير المعتمد تفسر بواسطة عوامل أخرى كمية لم يتضمنها النموذج أو نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي، وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير المتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين أن قيمة T المقدرة للمتغيرات أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية لكل المتغيرات (X_1, X_2, X_3, X_4) مما يدلل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة، والمتغير المعتمد، وان المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية.

٥- أنه بلغت المرونات بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد كالآتي:

بلوغ مرونة (X_1 إدراك الفساد) (٦.٣٣) وحدة وإشارة المعلمة سالبة وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تؤدي إلى ارتفاع المتغير المعتمد (معدل البطالة) بنسبة (٦.٣٣٪).

ومن خلال الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد الذي يتكون من (صفر–١٠) كلما ازداد المؤشر دل على نظافة البلد من الفساد الاقتصادي وازدياد مستوى الشفافية، والعلاقة عكسية فالإشارة السالبة لقيمة المتغير تشير إلى أنه كلما انخفض مؤشر مدركات الفساد فإن معدل البطالة سوف يزداد إذا ما علمنا أن نيوزيلندا من الدول المتقدمة في إدراك الفساد فضلاً عن أنها تمتلك اقتصاداً يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية.

وبلغت قيمة مرونة المتغير (X_2 عدد السكان) (٩.٢٣) وحدة، وإن هذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) سوف تؤدي إلى حدوث ارتفاع في المتغير المعتمد (معدل البطالة) بنسبة (٩.٢٣٪) والإشارة سالبة لهذا المتغير، ويرجع السبب في ذلك في أن زيادة معدلات البطالة ترجع إلى سياسة الهجرة الجديدة لنيوزيلندا إذ تلتزم الحكومة بزيادة عدد سكانها بنحو (١٪) سنوياً من المهاجرين وقد بلغ نسبة السكان المهاجرين في نيوزيلندا في عام ٢٠٠٧ (٢٣٪) من النسبة المئوية للسكان، ويشكل المهاجرون من المملكة المتحدة وايرلندا أكبر مجموعة، وهو ما يمثل (٢٩٪) من نسبة الوافدين إلى نيوزيلندا (الموسوعة الحرة لنيوزيلندا، ٢٠١١، ٤).

وبلغت قيمة مرونة المتغير (X_3 معدل النمو الاقتصادي) (٤.٨٦) وحدة، وإن هذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تؤدي إلى حدوث ارتفاع في المتغير المعتمد بنسبة (٤.٨٦٪) والإشارة سالبة لهذا المتغير.

وبالاعتماد على إشارة المتغير فإن النتيجة تشير إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة إذا ما علمنا أن قطاع الخدمات هو أكبر قطاع اقتصادي في الدولة إذ يشكل نسبة (٦٨.٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعمل في هذا القطاع ما نسبته (٦٤٪) من القوى العاملة في نيوزيلندا، ومن ثم فإن الانخفاض في النمو سوف يؤثر في هذا القطاع الذي يضم اغلب القوى العاملة بشكل كبير.

وبلغت مرونة (X_4 معدل التضخم) (٨.٦٤) وحدة وأن هذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تؤدي إلى ارتفاع في المتغير المعتمد (معدل البطالة) بنسبة (٨.٦٤٪). و من خلال منحنى فيليبس فإن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم هي علاقة عكسية، ولكن في نيوزيلندا ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي قامت الحكومة بإزالة اغلب القيود والعقبات في القطاع المالي إذ قامت بتعويم سعر الصرف وإلغاء كل القيود على كل من تحركات رأس المال والاسعار والخصخصة فضلاً عن تمتع نيوزيلندا بنظام ضريبي معتدل وانخفاض في الضرائب الجمركية.

ويمكن ملاحظة أن معدل التضخم السنوي منخفض في نيوزيلندا وكما يشير اغلب علماء الاقتصاد إلى أن مستوى الاسعار المستقر والذي يمكن توقعه أو مستوى الاسعار يرتفع بتؤدة يعطي أفضل مناخ للتنمية الاقتصادية الصحيحة. ومن ثم تزداد فرص العمل وتنخفض معدلات البطالة فضلاً عن أن الوصول إلى معدل تضخم مقداره (صفر) معقول في اقتصاد مثالي فقط (ساموبلسون وآخرون، ١٩٩٥، ٦١٦).

(٢-٢-١-٢)الدنمارك:

ومن أجل تقدير المتغيرات المستقلة والمؤثرة في المتغير المعتمد اختيرت عدة صيغ للتقدير وأشارت النتائج التطبيقية للتقدير إلى اختيار الصيغة (شبه اللوغارتمية من جهة المتغيرات المستقلة) بطريقة الإسقاطات المتتالية، وقد مثلت النموذج أفضل تمثيل وقد أخذت الشكل أدناه والمبينة من خلال جدول (٢-٢):

جدول (٢-٢)

	Coef	S.E	T	VIF	R-Sq	R-Sq (adj)	D-W	F
B0	412.13	75.24	5.48		66.9%	63.8%	1.25	21.23
B2	-343.84	71.70	-4.80	18.0				
B4	36.90	10.19	3.62	18.0				

الجدول تم اعداده بالاعتماد على نتائج الحاسوب الالكتروني .

يتضح من الجدول أعلاه:

١- اظهر اختبار F معنوية العلاقة النصف لوغارتمية من جهة والمتغيرات المستقلة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة إذ كانت قيمة F المحتسبة (٢١.٢٣) وهي أكبر من قيمة نظيراتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥٪).

٢- بلوغ قيمة دربن واطسون (D-W) (١.٢٥) وهي تقع في منطقة القرار غير المحسوم.

٣- النموذج اظهر وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد على وفق اختبار عامل تضخم التباين (VIF) بين المتغيرات (X_2 عدد السكان) و(X_4 معدل التضخم).

٤- القوة التفسيرية للنموذج المقدر تشير إلى أن (٦٦.٩٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من (X_2 عدد السكان) و(X_4 معدل التضخم) وأن (٣٣.١٪) من التغيرات لم تفسر بسبب متغيرات كمية لم يتضمنها النموذج أو متغيرات نوعية تقع ضمن المتغير العشوائي، في حين لم تظهر معنوية بقية المتغيرات وهي: (X_1 إدراك الفساد) و(X_3 النمو الاقتصادي) و(X_5 إجمالي الإنفاق

الحكومي من إجمالي الناتج المحلي) لعدم قدرتها على اجتياز الاختبارات الإحصائية على الرغم من منطقيتها الاقتصادية.

٥- أن المرونات بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد كل على انفراد أظهرت ما يأتي:

إذ بلغت مرونة (X_2 عدد السكان) (٤٧.٧٦) وحدة، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تحدث ارتفاعاً في المتغير المعتمد (معدل البطالة) بنسبة (٤٧.٧٦٪) والإشارة سالبة لهذا المتغير، إذ أن الانخفاض في عدد السكان يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة لكن النتيجة تشير إلى العكس، ويعود ذلك إلى أن الدنمارك تتميز من اغلب دول العالم في أن مشكلة الدولة هو النقص الحاد في العمالة إذا ما علمنا أن الدنمارك تتمتع بتدابير حكومية متميزة في مجال الرعاية الاجتماعية فضلاً عن فائض في ميزان المدفوعات وتعد مستويات المعيشة في الدنمارك من بين أعلى المعدلات في العالم نتيجة لمتوسط دخل الفرد المرتفع من اجمالي الناتج المحلي (الموسوعة الحرة للدانمارك، ٢٠١١، ٣).

إن كل هذه الأمور تشجع الباحث عن العمل في الدنمارك بتريث وتأنّي في اختيار الوظيفة المناسبة، لذلك فإن أغلب البطالة هي من (البطالة الاختيارية).

وبلغت مرونة (X_4 معدل التضخم) (٥.١٢) وحدة وإشارة المعلمة موجبة، وتشير هذه القيمة إلى ان الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) يؤدي إلى ارتفاع في المتغير المعتمد (معدل البطالة) بنسبة (٥.١٢٪). وعلى وفق هذه النتيجة فإن العلاقة التي تم التوصل إليها هي طردية بين معدل التضخم والبطالة. في حين منحنى فيليبس يشير إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ولكن الدنمارك تعيش حالة استثنائية متمثلة بالانخفاض الشديد في العمالة، لذلك لم يؤثر مستوى التضخم سلباً في معدلات البطالة، فضلاً عن أن معدل التضخم السنوي للدنمارك خلال مدة الدراسة منخفض جداً، وقد اتفق علماء الاقتصاد على ان معدل

التضخم المنخفض يعطي أفضل مناخ للتنمية الاقتصادية الصحية وبالتالي زيادة الاستثمار وزيادة فرص العمل كل هذه الأمور تؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة (ساموبلسون وآخرون، ١٩٩٥، ٦١٦).

(٢-٢-٢) النموذج القياسي لانحدار معدلات البطالة في الدول المتوسطة في إدراك الفساد.

(٢-٢-٢-١) كورية الجنوبية:

ومن أجل تقدير أثر المتغيرات المؤثرة في معدلات البطالة في كوريا الجنوبية اختيرت عدة صيغ للتقدير، وكانت الصيغة الخطية بطريقة الإسقاطات المتتابعة قد أعطت أفضل النتائج التالية والمبينة من خلال جدول (٢-٣):

جدول (٢-٣)

	Coef	S.E	T	VIF	R-Sq	R-Sq (adj)	D-W	F
B0	26.8	4.018	6.66		67.8%	64.8%	0.96	22.09
B3	0.0153	0.00599	2.55	1.0				
B5	– 0.252	0.04075	-6.19	1.0				

الجدول تم اعداده بالاعتماد على نتائج الحاسوب الالكتروني

يتضح من الجدول أعلاه:

١- ظهور اختبار F معنوية النموذج ككل إذ أن قيمة F المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥٪).

٢- أن قيمة اختبار درين واطسون (D-W) فقد بلغت (٠.٩٦) إذ أوضح الاختبار وجود حالة عدم التأكد وطالما ان الدراسة لا تتضمن حالة تنبؤ فيتم قبول النموذج.

٣- أنه لم تظهر مشكلة التداخل الخطي المتعدد على وفق اختبار عامل تضخم التباين (VIF) بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

٤- القوة التفسيرية للنموذج المقدر تشير إلى أن (٦٧.٨٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (معدل البطالة) تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من (X_3 معدل النمو الاقتصادي) و(X_5 إجمالي الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي) وأن (٣٢.٢٪) من تغيرات المتغير المعتمد لم تفسر بسبب وجود متغيرات كمية لم يتضمنها النموذج أو متغيرات نوعية تقع ضمن المتغير العشوائي وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد

كما تبين أن قيمة T المحتسبة للمتغيرين (X_5, X_3) أكبر من قيمة نظيراتها الجدولية مما يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، كما أن المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية ولم تظهر معنوية المتغيرات المستقلة (X_1 إدراك الفساد) و(X_2 عدد السكان) و(X_4 معدل التضخم) لعدم قدرتها على اجتياز الاختبارات الإحصائية على الرغم من منطقيتها الاقتصادية.

٥- بلوغ قيمة المرونات للمتغيرات المستقلة كل على انفراد مع المتغير المعتمد على وفق الآتي:

مرونة (X_3 معدل النمو الاقتصادي) كانت (٠.٣٨٤) وحدة وإشارة المعلمة موجبة وهذه القيمة تشير إلى ان الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تحدث ارتفاعا في المتغير المعتمد (معدل البطالة) بنسبة (٠.٣٨٤٪). وتشير هذه النتيجة إلى ان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة، وهي نتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ولكن النمو الاقتصادي المشهود لكوريا الجنوبية يعود إلى الشركات المتعددة الجنسية وأن أغلب إيرادات هذه الشركات تعود إلى الشركات أي بعبارة أخرى تصب في مصلحة هذه الشركات وليس في خدمة المواطن الكوري على الرغم من أن كوريا تعد من الدول المتقدمة تقنياً (الفلالي، ٢٠٠٨، ٢).

وبلغت مرونة (X_5 إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) (٧.٣٣٤) وحدة وهذه القيمة تشير إلى ان الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تؤدي إلى ارتفاع في المتغير المعتمد (معدل البطالة) بنسبة (٧.٣٣٤٪) والاشارة سالبة لهذا المتغير وهذا يتماشى مع المنطق الاقتصادي، إذ أن خفض حجم الإنفاق الحكومي يسهم في زيادة معدلات البطالة ولاسيما إذا كان هذا الانفاق يأتي على حساب الانفاق الاستثماري وعلى المشاريع التي تستوعب أعداداً كبيرة من العاملين.

(٢-٢-٢-٢) أسبانيا:

ومن أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المؤثرة في معدل البطالة في اسبانيا تم اختبار عدة صيغ للتقدير وقد مثلت الصيغة نصف اللوغارتمية من جهة المتغير المعتمد وباستخدام طريقة الإسقاطات المتتالية أفضل النتائج الآتية والمبينة من خلال جدول (٢-٤):

جدول (٢-٤)

	Coef	S.E	T	VIF	R-Sq	R-Sq (adj)	D-W	F
B0	11.5	1.154	9.94		83.7%	82.2%	1.02	54.10
B1	– 0.161	0.01181	-6.43	1.1				
B5	– 0.0759	0.02993	-5.39	1.1				

الجدول تم اعداده بالاعتماد على نتائج الحاسوب الالكتروني.

يتضح من الجدول أعلاه ما يأتي:

١- أن قيمة F المحتسبة والبالغة (٥٤.١٠) أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ مما يدل على معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

٢- أنه بلغت قيمة دربن واطسن (D-W) (١.٠٢) إذ أوضح الاختبار المذكور وقوع القيمة في منطقة عدم التأكد.

٣- إحصائية كما لم تظهر مشكلة التداخل الخطي المتعدد على وفق اختيار عامل تضخم التباين (VIF) بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

٤- القوة التفسيرية المقدرة تشير إلى ان (٨٣,٧٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (معدل البطالة) تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من (X_1 إدراك الفساد) و(X_5 اجمالي الإنفاق الحكومي من اجمالي الناتج المحلي) وعند اختبار مدى معنوية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين أن قيمة T المحتسبة للمتغيرات أكبر من قيمة نظيراتها الجدولية للمتغيرين (X_5, X_1) عند مستوى معنوية (٥٪) مما يدل على سببية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، وأن المعلمات المقدرة ذات معنوية.

٥- بلوغ قيمة المرونات للمتغيرات المستقلة كل على انفراد مع المتغير المعتمد وعلى وفق الآتي:

مرونة (X_1 إدراك الفساد) بلغت (٠.٠٠٩٧) وحدة وإشارة المعلمة سالبة، وهذه القيمة تشير إلى ان الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تحدث انخفاضاً في المتغير المعتمد (معدل البطالة) بنسبة (٠.٠٠٩٧٪) وهذا يتماشى مع المنطق الاقتصادي إذ أنه كلما زادت قيمة مؤشر مدركات الفساد اتجهت الموارد الاقتصادية في خدمة النمو الاقتصادي وزادت الاستثمارات مما يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية، وتخفيض معدلات البطالة.

وقد بلغت مرونة (X_5 إلانفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي) (٠.٠٠٤٥) وحدة، وإشارة المعلمة سالبة، وإن هذه القيمة تشير إلى أن الانخفاض في قيمة إلانفاق الحكومي بنسبة (١٪) يحدث ارتفاعاً في المتغير المعتمد (معدل البطالة) بنسبة

(٠.٠٠٤٥٪)، إذا ما علمنا أن اسبانيا تحتل المرتبة الثامنة عالمياً من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن الحكومة الاسبانية تعاني من مشكلة الدين الحكومي إذ بلغت قيمة هذا الدين عام ٢٠٠٨ (٥٧.٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن الاتحاد الأوربي قد حدد المستوى المسموح به للدين بـ(٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي وكما نعلم أن اسبانيا أحد أعضاء الاتحاد الأوربي مما دفع الحكومة للدخول في حالة تقشف انعكس بدوره على خفض إلانفاق الحكومي أدى إلى زيادة معدلات البطالة في اسبانيا (لاكمان، ٢٠١٠، ٢).

(٢-٢-٣) النموذج القياسي لانحدار معدلات البطالة في الدول المتدنية في إدراك الفساد.

(٢-٢-٣-١) اندونيسيا:

ومن أجل تقدير أثر المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في اندونيسيا، اختيرت عدة صيغ للتقدير وقد أعطت الصيغة النصف لوغارتمية من جهة المتغير المعتمد بطريقة الإسقاطات المتتابعة أفضل النتائج الآتية والمبينة من خلال جدول (٢-٥):

جدول (٢-٥)

	Coef	S.E	T	VIF	R-Sq	R-Sq (adj)	D-W	F
B0	2.81	0.7180	3.91					
B1	0.136	0.03840	3.55	2.4				
B3	– 0.0299	0.006274	-4.77	371.6	97.1%	96.5%	1.72	160.93
B4	0.0389	0.006959	5.59	389.9				
B5	– 0.0229	0.007203	-3.18	1.3				

الجدول تم اعداده بالاعتماد على نتائج الحاسوب الالكتروني.

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

١- اختبار F أظهر ان قيمتها المحتسبة (١٦٠.٩٣) هي أكبر من نظيرتها الجدولية مما يشير إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوية (٥٪).

٢- أنه بلغت قيمة اختبار (D-W) (١.٧٢) إذ اوضح الاختبار المذكور وقوع القيمة في المنطقة الحرجة وبما ان النموذج لا يشتمل على حالة تنبؤ فسوف يتم قبول النموذج.

٣- ظهور مشكلة التداخل الخطي المتعدد على وفق اختبار عامل تضخم التباين (VIF) بين المتغيرات (X_4,X_3) إلا أن هذه المشكلة لا تؤثر على النتائج المقدرة بشكل كبير طالما أن النموذج لا يستخدم لغرض التنبؤ (الاغا،٢٠١٠، ١٧٣).

٤- القوة التفسيرية للنموذج المقدر تشير إلى أن (٩٧.١٪) من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من (X_1 ادراك الفساد) و(X_3 معدل النمو الاقتصادي) و(X_4 معدل التضخم) و(X_5 اجمالي إلانفاق الحكومي من اجمالي الناتج المحلي). وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد كل على انفراد تبين ان قيمة T المحتسبة للمتغيرات (X_5,X_4,X_3,X_1) أكبر من قيمة نظيراتها الجدولية، على عكس قيمة (X_2) والتي كانت اقل من نظيراتها الجدولية.

٥- بلوغ قيمة المرونات للمتغيرات المستقلة كل على انفراد مع المتغير المعتمد وعلى وفق الآتي:

مرونة (X_1 إدراك الفساد) (٠.٠٢٤) وحدة وإشارة المعلمة موجبة، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير (X_1 إدراك الفساد) بنسبة (١٪) تحدث ارتفاعاً في المتغير المعتمد (معدل البطالة) بنسبة (٠.٠٢٤٪) والاشارة موجبة لهذا

المتغير. إن الاشارة الموجبة لمؤشر (X_1 إدراك الفساد) تفسر على ان معدلات إدراك الفساد متدنية جداً وأن هذا الإدراك لا يفي بتوفير البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي، فضلاً عن الظروف السياسية المرتبكة في الاقاليم وانخفاض مستوى التشريع القانوني كل ذلك أدى إلى هروب الاستثمار الوطني خارج اندونيسيا وتوجهه إلى دول جنوب شرق آسيا.

أما مرونة (X_3 معدل النمو الاقتصادي) فبلغت (٠.٠٠٥٣) وإشارة المعلمة سالبة، إذ تشير إلى وجود العلاقة المنطقية بين النمو والبطالة إذ أن معدلات البطالة تميل إلى الانخفاض في ظل معدلات النمو العالمية والعكس صحيح، كما ان الاقتصاد الاندونيسي يعد من الاقتصاديات المحصنة ضد الأزمات الخارجية وتأثيراتها في زيادة معدلات البطالة كون الاقتصاد يعتمد على الاستهلاك المحلي كمحرك للنمو الاقتصادي .

أما مرونة المتغير (X_4 معدل التضخم) فقد بلغت (٠.٠٠٦٩)، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تؤدي إلى حدوث ارتفاع في المتغير المعتمد بنسبة (٠.٠٠٦٩٪)، وقد أشارت دراسة (Chsn & Philips, 1998) للدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي إلى أن معدلات التضخم المنخفضة ذات علاقة موجبة مع النمو، في حين ان معدلات التضخم المرتفعة ذات أثر سلبي في معدل النمو، وبطبيعة الحال فإن انخفاض معدل النمو سوف يؤدي إلى المزيد من البطالة والعكس صحيح.

أما مرونة (X_5 إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) فبلغت (٠.٠٠٤٠) وحدة والعلاقة عكسية بين المتغيرين وهي نتيجة منطقية.

ويعزى سبب انخفاض الإنفاق الحكومي في اندونيسيا إلى الأزمة المالية الأسيوية على الرغم من أن الاقتصاد الاندونيسي يعتمد على الاستهلاك المحلي

كمحرك للنمو إلا أن الأزمة كانت قوية وكان من آثارها تحجيم إلانفاق الحكومي لأكثر من عقد من الزمان، كما ان نظام اللامركزية في إدارة اندونيسيا سبب في تخفيض إنفاق الحكومة المركزية على حساب زيادة هذا الإنفاق في حكومات الأقاليم والذي بدوره سبب سوء في توزيع هذا الإنفاق في القنوات الاستثمارية التي تحد من البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الدعم الحكومي على الغذاء والوقود استجابة لمتطلبات صندوق النقد الدولي وشروطه كان سبباً في زيادة المشاكل الاقتصادية والاضطرابات السياسية التي أسهمت في ازدياد معدلات البطالة في اندونيسيا.

(٢-٢-٣-٢) باكستان:

ومن أجل تقدير أثر المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في باكستان، اختيرت عدة صيغ للتقدير وقد أعطت الصيغة النصف لوغارتمية من جهة المتغير المعتمد بطريقة الإسقاطات المتتابعة أفضل النتائج الآتية والمبينة من خلال جدول (٢-٦):

جدول (٢-٦)

	Coef	S.E	T	VIF	R-Sq	R-Sq (adj)	D-W	F
B0	12.1	2.189	1.52		71.6%	67.3%	1.68	16.78
B2	0.126	0.01212	1.80	52.7				
B4	– 0.0529	0.01352	–1.70	47.3				
B5	– 0.178	0.006240	-2.69	1.9				

الجدول تم اعداده بالاعتماد على نتائج الحاسوب الالكتروني.

يتضح من الجدول أعلاه ما يأتي:

١- أن قيمة F المحتسبة (١٦.٧٨) أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية

(٥٪) مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

٢- بلوغ قيمة دربن واطسن (D-W) (١.٦٨) وقد وقعت القيمة في المنطقة الحرجة بين القيمتين الجدوليتين (dL,du).

٣- ظهور مشكلة التداخل الخطي المتعددة على وفق اختبار عامل تضخم التباين (VIF) بين المتغيرات المستقلة (X_5,X_4,X_2)، إلا أن هذه المشكلة لا تؤثر على النتائج المقدرة بشكل كبير طالما ان النموذج لا يستخدم لغرض التنبؤ.

٤- القوة التفسيرية للنموذج المقدر تشير إلى أن (٧١.٦٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من (X_5، X_4، X_2) وأن (٢٨.٤٪) من تفسيرات المتغير المعتمد تفسر بوساطة متغيرات أخرى قد تكون كمية لم يتضمنها النموذج أو قد تكون متغيرات نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في معدل البطالة تبين أن قيمة T المحتسبة للمتغيرات أكبر من قيمة نظيراتها الجدولية للمتغيرات (X_5,X_4,X_2) عند مستوى معنوية (٥٪) مما يدل على وجود علاقة سببية هذه التغيرات المستقلة والمتغير المعتمد وإن المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية.

٥- بلوغ قيمة المرونات للمتغيرات المستقلة كل على انفراد مع المتغير المعتمد وعلى وفق الآتي:

بلغت مرونة (X_2 عدد السكان) (٣.٠١٢) وحدة وإشارة المعلمة موجبة، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تحدث ارتفاعاً في (معدل البطالة) بنسبة (٣.٠١٢٪) وهي نتيجة منطقية ومتطابقة مع النظرية الاقتصادية.

وبلغت مرونة (X_4 معدل التضخم) (٠.٧٩٩) وحدة وإشارة المعلمة سالبة، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تؤدي إلى حدوث ارتفاع في المتغير المعتمد بنسبة (٠.٧٩٩٪) وإن هذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية بالاعتماد على منحنى فيليبس.

وبلغت مرونة (X_5 إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) (٣.٤٥٩) وحدة وإشارة المعلمة سالبة وهذه القيمة تشير إلى ان الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة (١٪) تؤدي إلى حدوث ارتفاع في (معدل البطالة) بنسبة (٣.٤٥٩٪)، وبما أن الاشارة سالبة فهي تشير إلى أن الانخفاض في الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة وهي نتيجة متوافقة مع المنطق الاقتصادي. إذا ما علمنا أن باكستان تعاني من أزمة الديون إذ يقدرإجمالي الديون (الداخلية والخارجية) لها بنحو (١١٤) مليار دولار اميركي عام ٢٠٠٦، فضلاً عن ارتفاع النفقات العسكرية فهي في سباق تسلح نووي مع جارتها الهند مما أدى إلى توجه الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق العسكري بدرجة كبيرة على حساب الاستثمار والإنفاق على القطاعات الاقتصادية التي تسهم في استقطاب الأيدي العاملة.

الاستنتاجات

١. اظهرت البحث وجود علاقة عكسية بين مؤشر أدراك الفساد ومعدلات البطالة في الدول المختارة جميعها باستثناء اندونيسيا والتي يعزى الاختلاف في طبيعة العلاقة فيها إلى التدني الحاد في مؤشر ادراك الفساد إذ بلغ المعدل العام للمؤشر خلال مدة الدراسة (١.٤٧) وهذا يتماشى مع فرضية البحث.

٢. اظهرت علاقة النمو السكاني في البطالة طردية هذه العلاقة في كل من (اسبانيا، اندونيسيا، باكستان) وهي دول تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني. أما في الدول التي كان معدلات هذا المتغير منخفضة (نيوزيلندا، الدنمارك) فظهرت العلاقة

عكسية. أما في كوريا الجنوبية فظهرت العلاقة أيضاً عكسية ويعزى ذلك إلى أن زيادة معدلات النمو السكاني فيها وفّر فيها بيئة ملائمة للاستثمار الاجنبي الذي اسهم في تخفيض معدلات البطالة.

٣. أما علاقة النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة فكانت عكسية في كل من (نيوزيلندا، كوريا الجنوبية، اندونيسيا) وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية. أما (كوريا الجنوبية، وباكستان) فكانت العلاقة طردية، وتفسر على أن النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية هو ناتج من الشركات المتعددة الجنسية، والتي يكون العائد من الاستثمار فيها ملكاً للشركة. وفي باكستان كانت الزيادة في معدلات البطالة أكبر من زيادة معدل النمو الاقتصادي فضلاً عن زيادة الهجرة من أفغانستان إلى باكستان بسبب الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان.

٤. أما علاقة التضخم بالبطالة فظهرت معنوية هذا المتغير في كل من (نيوزيلندا، والدنمارك، وباكستان) واظهرت طبيعة العلاقة بين المتغيرين في أعلاه موجبة، باستثناء باكستان وهذا يتماشى مع معدلات التضخم المسيطر عليه في هذه الدول، وأن هذه المعدلات تسهم في خلق بيئة استثماريه ملائمة ومن ثم تخفض من معدلات البطالة. أما في باكستان فكانت العلاقة عكسية إذ أن معدلات التضخم فيها مرتفعة وأثرت سلباً في النمو والبطالة.

٥. أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدل الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة وهذا يتماش مع النظرية الاقتصادية، باستثناء نيوزيلندا فعلى الرغم من عدم معنوية الإنفاق الحكومي للتأثير في البطالة إلا أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة كانت طردية ويعزى ذلك إلى ان زيادة الإنفاق الحكومي وخلق فرص عمل جديدة أسهم في زيادة معدلات البطالة الاختيارية أما زيادة العاطلين فكانت بسبب تعدد الخيارات بين مواقع العمل واختلاف مستويات الأجور.

المقترحات

١. العمل على مكافحة الفساد الاقتصادي عن طريق توسيع دائرة الرقابة والشفافية والمساءلة بما يعني مشاركة قوى المجتمع المدني وإشاعة الأساليب الديمقراطية في كل مفاصل الحياة الاقتصادية، وضمان سلامة وعدالة إعمال الرقابة والتحقيق والمقاضاة وأن تشمل هذه الإجراءات كل مفاصل الدولة.

٢. استخدام قوانين تنظم الأسرة في كل من (اسبانيا وأندونيسيا وباكستان) بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني في هذه الدول بنسب أكبر من معدلات النمو الاقتصادي على العكس من (نيوزيلندا والدنمارك). أما في (كوريا الجنوبية) فقد كان النمو الاقتصادي مساوياً لمعدلات النمو السكاني، هذا إذا ما علمنا أن معدل النمو السكاني يرتبط بعلاقة طردية مع معدل البطالة وهذا ما توصلت إليه الدراسة وهو متوافق مع المنطق الاقتصادي.

٣. اتباع سياسات اقتصادية توسعية في البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة تهدف هذه السياسات إلى زيادة مستوى الطلب الكلي وتشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات وإلانفاق الحكومي. وهذا يتطلب خلق مرونة في الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الكلي والذي ينعكس بدوره على المستوى العام للأسعار وهذا يتطلب التأثير في جانب العرض الكلي والذي يؤدي إلى زيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تعمل على امتصاص البطالة في الدول التي تعاني منها.

٤. اتخاذ إجراءات اقتصادية للحد من معدلات التضخم لتوفير أجواء مثالية للاستثمار وبالتالي تقليص حجم البطالة مع التأكيد على التوسع في إلانفاق الحكومي في القنوات الاستثمارية من أجل تنشيط الحركة في الاقتصاد على أن لا يكون هذا الإنفاق ذا طابع تضخمي وبعيداً عن متناول يد الفساد الاقتصادي الذي قد يحرف اتجاه هذا الإنفاق عن القنوات الاستثمارية.

قائمة المصادر

المصادر العربية:

أولاً- الوثائق والنشرات الرسمية:

١. برنامج المجتمع المدني العراقي، ٢٠٠٦، "الدليل الإرشادي حول أدوات التشخيص الفساد الإداري".

٢. الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، ٢٠١١، "الدنمارك "

الدنمارك/ar.wikipedia.org/wiki

٣. الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، ٢٠١١،" نيوزيلندا "

نيوزيلندا/ar.wikipedia.org/wiki

ثانياً- الرسائل والأطاريح:

١. الأغا، عقبة محمد نوري (٢٠١٠)، أنماط السياسة السعرية وتأثيرها على تجارة السلع الزراعية الرئيسة في اقتصاديات مختلفة دراسة اقتصادية مقارنة، **أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.**

٢. سهيلة، أمنصوران (٢٠٠٦)، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، **رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.**

٣. عثمان، شادي محمد إبراهيم (٢٠٠٤)، دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، **رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.**

ثالثاً – الدوريات:

١. البطاط، منتظر فاضل وجودة، ندوه هلال (٢٠٠٩)، **"الفساد في الاقتصاد العراقي الآثار والمعالجات"**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة، العدد ٢٤، المجلد الخامس، آيار ٢٠٠٩.

٢. جريو، داخل حسن (٢٠١١)، **"التدفق السكاني وجهود التنمية"**
www.main.omandaily.om/print/46965

٤. الحمش، منير (٢٠٠٩)، **"الاقتصاد السياسي للفساد– الإصلاح – التنمية "** مقالة من منشورات اتحاد الكتاب العرب/ دمشق
www.philosophie69.jeeran.com/.../925049.html

٤. الدوسكي، أزاد احمد سعدون والوائلي، سمير فخري نعمة (٢٠١٠)، **"انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣"**، مجلة دراسة إقليمية، السنة ٦، العدد ١٨، نيسان ٢٠١٠، جامعة الموصل.

٥. شكوري، بتول (٢٠٠٤)، **"الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي"**، المنتدى العربي للإسكان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا).
www.shebacss.com/docs/soasr0022-10.pdf

٦. عبود، سمير ونوري، صباح (٢٠٠٨)، **"الفساد المالي والإداري في العراق مظاهرة، أسبابه، ووسائل علاجه"**، هيئة التعليم التقني/ الرصافة.
www.nscoyemen.com/index3.php?id2=303&id=6

٧ . الفلالي، عبد الحكيم (٢٠٠٨)، **" كوريا الجنوبية نموذج لبلد حديث النمو".**
www.madariss.fr/HG/2eme/Filali_2/KAREA_SOUTH.pdf

٨ . لاكمان، ديز موند (٢٠١٠)، **"اسبانيا تخدع نفسها"**، بحث في مركز أميريكان أنتربرايز، (AEI)، ترجمة: علي الحارس، شبكة عراق المستقبل.
www.iraqfuture.net/0v4/translations/201-250/236-DL.pdf

٩. اللوح، عبد السلام حمدان والسوسي، ضيائي نعمان (٢٠٠٧)، **"الفساد وأسبابه، دراسة قرآنية موضوعية"**، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد ١٥، العدد ٢، ص ص (١٦٧–٢٠٠)، غزة/ فلسطين.

١٠. مصطفى، بشير (٢٠٠٨)، **"الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة "**.
www.iraqcenter.net/vb/18041.html

١١. المقداد، محمد رفعت (٢٠٠٨)، **"النمو السكاني وأثره في القوة العاملة في القطر العربي السوري بين عامي ١٩٦٠–٢٠٠٤ "**، مجلة جامعة دمشق، العدد ٤، المجلد ٢٤.

١٢. وديع، محمد عدنان (٢٠٠٦)، **"تحليل البطالة"**، مجلة جسر التنمية، العدد ٥٨، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

رابعاً– المؤتمرات والندوات:

١. بلال، عبد الرحيم أحمد (٢٠١٠)، **" مفهوم وأنوع الفساد ومجالاته"**، الاجتماع التأسيسي لمنظمة الشفافية السودانية.
www.mafhoum.com/press7/196S30.htm .

٢. الخواجة، ليلى أحمد (١٩٨٩)، **"دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة، وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر"**، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بعنوان (البطالة في مصر) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

٣. دله، سام سليمان والهندي، إبراهيم علي (٢٠٠٣)، **"الفساد وأثره على الجهاز الحكومي"**، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض.

٤.المنظمة العربية للتنمية الإدارية (١٩٩٣)، **"الفساد في الحكومة "**، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية (CSDHA) بالأمم المتحدة، لاهاي، هولندا، ديسمبر ١٩٨٩.

٥. النجار، يحيى غني (٢٠٠٨)، **"الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي"**، المؤتمر العلمي الأول لهيئة النزاهة والمعهد العراقي، بغداد، العراق.

خامساً- الكتب :

١. أكرمان، سوزان روز (٢٠٠٣)، **الفساد والحكم، الأسباب، والعواقب، والإصلاح**، ترجمة: فؤاد السروجي، ط ١، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن .

٢. آن أليوت، كمبرلي (٢٠٠٠)، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة: محمد جمال إمام، ط ١، مركز الاهرام للترجمة والنشر،

٣. خليل، سامي (١٩٩٤)، **نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية**، ط ١، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، مصر.

٤. ساموبلسون، بول. نودهاوس ويليام ومانـدل، مايكل (١٩٩٥)، **الاقتصاد**، ط ١٥، ترجمة: هشام عبد الله، ط ١/ ٢٠٠١، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.

٥. فوزي، عبد المنعم (١٩٧١)، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة للنشر، بيروت، لبنان.

٦. كليتجارد، روبرت (١٩٩٤)، **السيطرة على الفساد**، ترجمة: علي الحداد، دار البشر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٧. ماورو، باولو (٢٠٠٠)، **تأثير الفساد على النمو والاستثمار وإلانفاق الحكومي، تحليل مقارن فيما بين الدول**، في كمبرلي آن أليوت (محرر)، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة: محمد جمال إمام، مركز الأهرام للنشر والترجمة، مصر.

٨. الموسوي، ضياء مجيد (٢٠٠٠)، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر.

٩. ولسون، جي هولت (١٩٨١)، **الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيق**، الطبعة العربية، ترجمة: كامل سمان العاني ١٩٨٧، دار المريخ للنشر، الرياض.

١٠. يسري، عبد الرحمن (٢٠٠٤)، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية للكتاب، الإسكندرية، مصر.

المصادر الانكليزية:

A-Official Publications:

1. Global corruption Perception Index (1985-2008) Transparency International. http://www.Transparency.org or www.icgg.org/corruption.cpi_olderindices_historical.html
2. IMF Data and Statistics, 2011, World Economic and Financial Surveys, World Economic Outlook Database.
   www.imf.org/external/data.htm
3. world bank, 2011, World Bank data sets, www.data.worldbank.org/

B-Researches:

1. Addison, john T. and Hirsch, Berry, 1997, "The Economic Effects of employment Regulation : what are the limits"
   www.2.gsu.edu/~ecobth/iRRA-EReg.pdf
2. Calmfors, lars and Holmlund, Bertil, 2000,"Unemployment and economic growth: partial survey" SWEDISH Economic policy REVIEWC (107– 153).
3. Johnston, M, 1997, "what can be done about entrehed corruption" Puper Presented to the Nihtn Annual Banl.
4. Mauro, Paolo, 1995, "Corruption and Growth" Quarterly Journal of economics, Vol 110, No. 3.
5. Mauro, Paolo, 1997, "why worry A bout corruption", International Monetary Fund, washing ton, D.C
6. Mauro, Paolo, 1998, "Corruption: causes cones quences and agenda for further research", World Bank, Fihance and Derelopment, March 1998.
7. Naraidoo, Rutnira and veneti, Loahnis A, 2008. "The political economy of unemployment and threshold effects, Anonliear time series approach"

www.africametrics.org/documents/conference8/.../naraidoo-ventis.pdf

8. Voskanyan, Frunzik, 2000, "Corrption on Economic and politcol development of Armenia"
www.unpan1.un.org/intradoc/groups/.../unpan000533.pdf